السياسة النقدية في العراق بعد 2003/4/9 (الواقع والطموح)

أ. م. د خليل إسماعيل إبراهيم
جامعة بغداد- مركز بحوث السوق وحماية المستهلك

مقدمة

لا يستطيع كل كائن حي أو كيان اجتماعي أداء دوره الذي يفترض أن يقوم به ما لم يمتلك الوسائل الكافية والضرورية لأداء ذلك الدور قال سبحانه وتعالى ((قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى – طه 50)).

والنشاط الاقتصادي كجزء من الكيان الكلي للمجتمع لا يختلف عن هذه القاعدة، إذ عندما يراد من النظام الاقتصادي أداء دور فاعل فلا غنى له عن الوسائل التي تمكنه من أداء دوره المنشود. للنظام الاقتصادي مجموعة من الوسائل تتضمنها بصورة عامة السياسة الاقتصادية ، اذ تشتمل هذه السياسة على مجموعة من السياسات منها (السياسة المالية، والسياسة النقدية والسياسة التجارية) وهناك عدد من السياسات المكملة كالسياسة الزراعية والصناعية ولكل سياسة مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية ، فالشروط الذاتية تتعلق بالسياسة نفسها مثل بنائها، إمكاناتها المادية والبشرية ، أما الشروط الموضوعية فتتعلق بالشروط المحيطة بها.

مشكلة البحث

ضعف السياسة النقدية المتبعة من البنك المركزي بعد 2003/4/9 في التعامل مع ظاهرة التضخم الاقتصادي وعملية التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث

ان الضعف في السياسة النقدية يؤدي الى تباطؤ تحقيق التنمية الاقتصادية وصعوبة معالجة التضخم الاقتصادي.

هدف البحث

الوصول إلى تقييم واقع السياسة النقدية في العراق في ظل الظروف التي يعيشها البلد في مرحلة الاحتلال من خلال استخدام بعض المؤشرات التي من شأنها التمكين من الخروج باستنتاجات حول طبيعة السياسة النقدية وتحديد ملامح هذه السياسة خلال المرحلة المذكورة.

ولأجل وصول البحث إلى هدفه فقد قسم على أربعة مباحث هي:-

الأول: واقع مرحلة ما بعد 2003/4/9 .
الثاني: المهام الأساسية للسياسة النقدية بعد 2003/4/9 .
الثالث: الانجازات المتحققة في ظل السياسة النقدية والطموحات المتوخاة منها.
الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول – واقع مرحلة ما بعد 2003/4/9

تتسم مرحلة ما بعد 2003/4/9 بعدد من السمات يمكن إجمالها بما يأتي:

أولا- كونها الوريث للمرحلة التي سبقت هذا التاريخ ويتعين عليها تحمل تبعاتها وغير خاف على المتتبع للمرحلة السابقة بأنها كانت تحمل الكثير من الميول السياسية التي كان من أهم معالمها هو طغيان الأهداف السياسية على الأهداف الاقتصادية ومنها النقدية، إذ ليس من السهل على المضطلعين برسم السياسة النقدية في مرحلة ما قبل 2003/4/9 من اتخاذ قرارات نقدية بصورة مستقلة عن التوجهات السياسية اذ يمكن القول ان غالبية المصارف المركزية في الدول النامية ومنها البنك المركزي العراقي تعمل تحت ضغوط كبيرة سياسية واقتصادية تؤثر وتقلل من قدرتها على الحركة.[1] لذا برزت إلى السطح المظاهر الاقتصادية غير المرغوبة وأهمها التضخم الاقتصادي الذي طالت مدته.

ثانياً- شيوع ظاهرة الفساد الإداري التي كانت سائدة قبل 2003/4/9 واستمرت لغاية الوقت الحاضر نتج عنها آثار نقدية غير مرغوبة منها:-

1- زيادة التدفق النقدي ولاشك في ان لذلك آثار نقدية واقتصادية سلبية .

2- الاستحواذ على نسب كبيرة من العملات الأجنبية من أشخاص في المستويات السياسية العليا عن طريق استقطاع جزء من عائدات النفط ومن ثم إيداعها خارج البلد ولم يكشف سوى عن النزر القليل الذي تم استعادته منها.[2] ولهذا الأمر لاشك آثار نقدية واقتصادية واجتماعية ليست في صالح البلد.

3- تهريب عملات أجنبية بعضها بعلم الدولة وبموافقتها ولمنفعة أشخاص ذوي علاقة بالسلطة السياسية.

ثالثا – التزام الدولة بدفع تعويضات حرب عام 1991 الى عدد من الدول التي ظلت مصره على استقطاع تلك التعويضات لغاية عام 2008، في حين أن المسؤولين العراقيين يطالبون بإسقاطها آو تخفيفها، كما تضمنت ذلك[3] دعوة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار العراقي الموسع الذي عقد في الكويت يوم الثلاثاء 22 / 4 / 2008 وللديون والاستقطاعات لاشك أثر سلبي على السياسة النقدية والاقتصاد العراقي.

رابعا – إن مرحلة ما بعد 2003/4/9 تستلزم تحقيق أمرين بينهما تعارض:

- فمن ناحية يتعين على البنك المركزي المساهمة في جهود الأعمار وانتشال الاقتصاد العراقي من حالة البطالة التي تشهدها الموارد الاقتصادية لاسيما الأيدي العاملة مما يمكن معه القول ان شرطاً من شروط النظام النقدي الكفوء قد انتفى فمن الناحية العملية هناك زيادة مستمرة في كمية النقد المتداول إذ إن أرقام الموازنة العامة للدولة في تزايد سنة بعد أخرى ويتضح ذلك من جدول (1)، ونجد ان الظروف الاقتصادية والسياسية تستوجب زيادة الإنفاق بشكل مستمر على الرغم من التساؤلات الكثيرة التي تطرح حول الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للكثير من أوجه الإنفاق المختلفة .

([1]) محمد محمود العجلوني: هل حققت المصارف المركزية في الدول النامية أهدافها؟ الدراسات المالية والمصرفية العدد (الأول) السنة الثانية 1994، ص 45 .

([2]) مهند البراك: نفقات القوات الأمريكية مشكلة السنة السادسة، جريدة الزمان– العدد 2982، الأربعاء 2008/4/30 .

([3]) جريدة الصباح: العدد (1370) يوم الثلاثاء 2008/4/22 .

- ومن ناحية أخرى نجد أن البنك المركزي مطالب بمواجهة ظاهر التضخم الاقتصادي .

ولاشك في أن التوفيق بين هاتين المهمتين يعد اختباراً صعباً لمدى فاعلية البنك المركزي العراقي.

لهذه الأسباب فانه يلزم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق النقدي وذلك في ظل ظروف بالغة التعقيد من بطالة الموارد الاقتصادية في شتى القطاعات الاقتصادية (الزراعية والصناعية والخدمية) بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة وكذلك بسبب عدم وضوح السياسة الاقتصادية التي يلاحظ عليها البطء الشديد في القيام بالمشاريع الاقتصادية لاسيما الإنتاجية منها، هذا في حين يلاحظ تركز المشاريع المنفذة على مجالات اقل أهمية مثل الأرصفة والحدائق وإعادة صبغ المباني والإنفاق على مثل هذه المشاريع عادة يكون في حالة كساد وليس حالة تضخم اقتصادي حاد كما هو حاصل. ويلاحظ من جانب آخر تضاؤل كفاءة القطاعات الخدمية لاسيما في مجال الاستيراد حيث هناك تأخر في استيراد المواد المختلفة وأهمها تلك التي تشتمل عليها البطاقة التموينية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، يضاف إلى ذلك أن الأوضاع الأمنية غير المستقرة تساهم في ارتفاع أسعار السلع والخدمات المختلفة وذلك يحصل في وقت يحتم مواجهة ظاهرة التضخم الاقتصادي، مما جعل موقف البنك المركزي العراقي حرجاً وذلك لضعف قدرته على اتخاذ ما ينبغي اتخاذه من سياسة نقدية فاعلة لأجل مواجهة ظاهرة التضخم الاقتصادي، وان أوضاع الفساد الإداري والظروف الأمنية غير المستقرة تلقي بظلال الخوف والشك على ملاكات البنك المركزي العراقي. لذا نجد هذه الملاكات في الوقت الراهن غير فاعلة اذ ليس لديها القدرة على متابعة الكثير من النشاطات ومنها نشاطات المصارف الأهلية لاسيما فيما يتعلق بقيام هذه المصارف بالاستثمار لدى البنك المركزي العراقي والحصول على فائدة تناهز نسبة الـ(20%) في حين أن هذه المصارف لا تمارس نشاطاً مصرفياً داخل الاقتصاد العراقي يتناسب مع الفوائد التي تحصل عليها من استثمارها لمواردها لدى البنك المركزي العراقي.

المبحث الثاني – المهمات الأساسية للسياسة النقدية بعد 2003/4/9

يقع على عاتق السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية والعراق واحد من هذه الدول جملة من المهمات يمكن إيجازها بما يأتي[1]:-

أولا- استقرار المستوى العام للأسعار

ثانياً- تحقيق الاستخدام الشامل للموارد الاقتصادية.

ثالثا- تنظيم الدين الحكومي العام

رابعاً- تحقيق النمو الاقتصادي السريع.

خامساً – توازن ميزان المدفوعات وتحصينه ضد التقلبات.

سادساً – تفادي او تقليل التصادم بين الأهداف.

سابعاً – ضمان فعالية السياسة النقدية.

ومما لاشك فيه ان مهمات كالتي ذكرت آنفاً تعد غاية في الأهمية والخطورة وهذه المهمات تحتاج إلى توفر مقدمات لاجل الوصول إلى تحقيقها ولعل ابرز هذه المقدمات هي:

1- توفر أجهزة نقدية مركزية متطورة ذات أهداف اقتصادية ونقدية محددة وتمتلك وسائل نقدية تستطيع استعمالها لتحقيق أهدافها.
2- وجود ارتباط محكم وتعاون وثيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى (كالسياسة المالية والسياسة التجارية).
3- توفر الاستقلالية للسياسة النقدية.

([1]) عبد المنعم السيد علي: اقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الأول– الطبعة الثانية، مطبعة الديواني– بغداد 1986، ص 376 .

4- الإعلان عن أهداف السياسة النقدية المزمع تنفيذها خلال كل مدة زمنية بعد إجراء الحوارات اللازمة لبلورة تلك الأهداف.
5- إجراء مراجعة وتحديد المسؤولية عن الإجراءات المتخذة بصدد تنفيذ الأهداف والإعلان عن المنفذ منها وبيان أسباب تعثر الأهداف التي حصل فيها تلكؤ كلاً او جزءاً.
6- سيادة حالة الاستقرار السياسي والاستتباب الأمني.

وهذه المقدمات لا زال أمر تحقيقها كما يبدو بعيداً على الأقل لبضع سنين قادمة فالافق السياسي يبدو معتماً غير واضح المعالم والحالة الأمنية لا تبعث على الطمأنينة، ولحين الوصول إلى حالة الاستقرار السياسي والاستتباب الأمني يمكن القول ان السياسة النقدية ستظل غير فاعلة اذ إن قدرة الأجهزة النقدية الحالية محدودة الإمكانات وتتحرك في نطاق جغرافي محدود بسبب الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والمحفوفة بالمخاطر.

عند تتبع وتحليل المهمات التي ينبغي للسياسة النقدية القيام بها وما تحقق منها نجد أن:

أولا- لم يحصل استقرار في المستوى العام لاسعار المستهلك كما يتضح ذلك في الجدول (5) اذ أن الرقم القياسي لاسعار المستهلك في تزايد مستمر خلال المدة (2003 –2006) كما يتضح ذلك جلياً في جدول (5) .

ويبدو أن الارتفاع في المستوى العام لاسعار المستهلك هو ظاهرة تنسجم مع مقدار النفقات العامة للدولة وهيكلها، فعند تفحص تلك النفقات يلاحظ تزايدها سنة بعد اخرى كما يتضح من الجدول (1)

جدول (1)
إجمالي النفقات العامة للدولة خلال المدة 2005 – 2008
(الف دينار)

السنة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات
2005	28431168000	7550000000	35981168000
2006	41691161392	9272000000	50963161392
2007	39062163005	12665305000	51727468005
2008	44190746403	15671227145	59861973548

المصدر: الوقائع العراقية

سنة 2005 العدد (3996) 17 آذار 2005 م ص5
سنة 2006 العدد (4016) 2 شباط 2006 م ص 5
سنة 2007 العدد (4036) 12 آذار 2007م ص9
سنة 2008 العدد (4067) 13 آذار 2008 م ص16

وليس الخلل منحصر بتزايد مقدار النفقات العامة في ظل تضاؤل مقدار الناتج المحلي بسبب عوامل كثيرة منها الظرف الأمني غير المستتب وارتفاع تكاليف الإنتاج وعمليات التخريب التي طالت الكثير من المنشآت الإنتاجية بل إن هناك خللاً آخر يتمثل في تزايد مقدار النفقات التشغيلية موازنة مع النفقات الرأسمالية اذ ان نسبة النفقات التشغيلية تبلغ 6ر67% من إجمالي النفقات العامة وهي لاشك تساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار والجدول (2) يوضح ذلك

جدول (2)
النفقات العام لعام 2008

مليون دولار

النفقات التشغيلية	المبلغ	النسبة المئوية (%)	النفقات الرأسمالية	المبلغ	النسبة المئوية
رواتب واجور	9972	20ر6	المشاريع الاستثمارية لتنمية الأقاليم واعمار المحافظات	3333	88ر6
الرواتب والمكافئات التقاعدية والمساهمات الاجتماعية	3630	7ر5	المشاريع الاستثمارية للكهرباء	1300	7ر2
السلع والخدمات	6609	13ر6	المشاريع الاستثمارية للقطاع النفطي	2000	1ر4
الفوائد	0ر633	1ر3	المشاريع الاستثمارية لبقية القطاعات بما فيها اقليم كردستان	6584	13ر6
الإعانات	1985	4ر1	الموجودات غير المالية	2481	1ر5
المنح	1590	3ر3			
المنافع الاجتماعية	4638	9ر6			
المصروفات الاخرى	3667	7ر6			
االمجموع	32724	67ر6		15689	32ر4

اجمالي النفقات العامة / 48422 مليون دولار
المصدر: جرجيس كوليزاده: مصائر وأهداف الموارد المالية العراقية، جريدة الصباح الجديد: العدد (1051) 24 كانون الثاني 2008 ص 10.

ثانياً – كما انه لم يتحقق الاستخدام الشامل للموارد الاقتصادية بل ان البطاله هي السائدة اذ ان معدل البطالة عام 2004[1] يبلغ 15% مع إن الباحث لديه تحفظ على هذا المعدل اذ يمكن ان يكون أعلى من ذلك .

ثالثا- ولم تستطع السياسة النقدية القيام بدور فاعل في تنظيم الدين الحكومي وذلك نابع من ضآلة مساهمة الأفراد في الاستثمار وهو بدوره يعود الى ضآلة الدخول الفائضة لدى الأفراد في ظل عادات صيرفية متخلفة، ولم توضح الإحصاءات المنشورة مساهمة الأفراد في الدين العام الداخلي وانما اشارت فقط إلى حوالات الخزينة لدى الجهاز الصيرفي اذ بلغت نسبة هذه الحوالات لدى الجهاز الصيرفي الى مجموع الدين العام الداخلي 83ر6% في نهاية عام 2003[2] وتراجعت هذه النسبة الى 71% في نهاية عام 2005[3]. ومن الجدير بالإشارة أن نسبة مساهمة الدين العام وبالنسب المذكورة أعلاه انها غير فاعلة إذ أن هذا الدين ينحصر لدى الجهاز الصيرفي الذي يقبل على شراء حوالات الخزينة نظراً لارتفاع معدلات الفوائد عليها التي تزيد عن 20% وهو أحد العوامل التي تدفع المصارف الى الاستثمار في هذه الحوالات إضافة الى عامل الضمان الذي يتوفر فيها .

رابعاً – اما بصدد مساهمة السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي السريع فانه يمكن القول ان السياسة الاقتصادية عموماً والسياسة النقدية بصورة خاصة لم تفلح في دفع عجلة النمو الاقتصادي اذ انه على الرغم من الزيادة الواضحة في الدخل القومي عما كان عليه قبل عام

([1]) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي– الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق 2005 أرقام ومؤشرات ص9.
([2]) البنك المركزي العراقي– المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية 2003 ص 35.
([3]) البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية 2005 ص 33 .

2003 حيث كان الدخل القومي عام 2002 يبلغ 34677723 مليون دينار وانخفض إلى 25728749 مليون دينار عام 2003 وارتفع الى41800135 مليون دينار و 56780212 مليون دينار في عامي 2004 و 2005 على التوالي[1]. الا انه مما لاشك فيه ان هذه الزيادة تعود إلى الزيادة في تصدير النفط الخام اذ ارتفعت كمية المصدر منه من (358) مليون برميل عام 2003 الى (562) مليون برميل عام 2004[2] ومن جهة أخرى شهدت أسعار النفط ارتفاعاً مضطرداً حتى وصل سعر برميل النفط للعقود الآجله لشهر حزيران ببورصة نيويورك إلى (55ر119) دولار للبرميل[3]. هذا في حين شهدت الصناعة التحويل ية تراجعاً ملحوظاً اذ تراجعت من (356048) مليون دينار (بالأسعار الجارية) عام 2002 الى (197086) مليون دينار و(66003) مليون دينار عامي (2004) و (2005)[4] بيد أ ن هناك تطوراً ملحوظاً في قطاع البناء والتشييد الذي ازدادت قيمته من (11895) مليون دينار بالأسعار الجارية في عام 2002 الى (92473) مليون دينار و (117104) مليون دينار في عامي 2004 و 2005[5]. إلا إن هذا التطور في قطاع البناء والتشييد بحاجة إلى معرفة حصة القطاع الأهلي والحكومي منه لمعرفة أثر السياسة النقدية عليه اذ يتوقع أن تكون الحصة الأكبر من هذه القيمة قد تم تنفيذها في القطاع الحكومي والذي لا أثر فيه للسياسة النقدية، وانما يتم تنفيذ النشاط الحكومي استناداً لمعايير اجتماعية.

خامساً – فيما يتعلق بفعالية السياسة النقدية على تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحصينه ضد التقلبات، فقد تم القيام بمتابعة وضع ميزان المدفوعات لعام 2005 وهو ما يمكن بيانه من خلال الجدولين (3) و (4) وكما يأتي:

([1]) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية (2005-2006) ص 467

([2]) وزارة التخطيط: العراق 2005– ارقام ومؤشرات ص 15.

([3]) جريدة الزمان: العدد (2981) الثلاثاء 2008/4/29

([4]) المجموعة الإحصائية السنوية (2005 - 2006) ص 476 .

(5) المصدر السابق نفسه .

جدول (3)
موجز(*) ميزان المدفوعات العراقي لعام 2005

مليون دولار امريكي

الفقـــــرات	دائن	مدين	رصيد
أ- الحساب الجاري	1917ر8		1917ر8
ب- حساب رأس المال الطويل الاجل	3536ر9		3536ر9
ج- الرصيد الاساس (أ+ب)	5454ر7		5454ر7
د- حساب رأس المال قصير الاجل		1434ر1	-1434ر1
هـ- الرصيد (أ+ب+د)	4020ر6		6 ، 4020
و- صافي السهو والحذف	161ر4		161ر4
ز- الميزان الكلي			4182
ح- التمويل		4182	4182-

المصـــدر: البنـــك المركـــزي العراقـــي– المديريـــة العامـــة للإحصـــاء والأبحـــاث- النشـــرة الســـنوية 2005 ص 52.

وعلى الرغم من الوضع الايجابي الحسابي لميزان المدفوعات الا انه عند التمعن في ميزان المدفوعات وتحليله نجد ان هناك خللاً واضحاً وهو ما يمكن بيانه في الجدول الأتي:

جدول(4)
الميزان التجاري وصافي الخدمات والحساب الجاري(*)

مليون دولار امريكي

الفقـــــرات	2005 (CiF)	2005 (FoB)
أ- الميزان التجاري على اساس فوب		3695.2
الصادرات		23697.4
الاستيرادات		20002.2
صافي الخدمات		-5738.9
صافي الدخل		726
صافي التحويلات بدون مقابل		3235.5
الحساب الجاري		1917.8
ب- الميزان التجاري على اساس سيف	165.4	
الصادرات		23697.4
الاستيرادات	23532	
صافي الخدمات		-5738.9
صافي الدخل		726.0
صافي التحويلات بدون مقابل الجارية		2335.5
الحساب الجاري	-1612	

المصدر: البنك المركزي العراقي– المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. النشرة السنوية 2005 ص 52

(*) قام الباحث بتنظيم الجدول.

(*) قام الباحث بتنظيم الجدول.

من الجدول (4) يتضح أن هناك خللاً في قيمة الحساب الجاري حيث انه يعاني عجزاً مقداره (1612) مليون دولار امريكي عند احتساب الاستيرادات عل اساس (سيف) وهو ما يجب القيام به لاجل الوصول الى القيمة الحقيقية للحساب الجاري وبالنظر الى أهمية الحساب الجاري ولكونه يمثل ما تحقق فعلاً من بضائع وخدمات للبلد مع العالم الخارجي ولكونه يرتبط ارتباطا وثيقاً بالدخل القومي حيث يؤثر فيه من ناحية الحجم والهيكل[1].

ويمكن القول إن ميزان المدفوعات العراقي يعاني اختلالا مزمناً على الرغم مما يظهر عليه من وجود توازن حسابي او تحقيق فائض ذلك أن برامج التنمية الاقتصادية التي تتبعها الدولة تميل دائماً الى رفع مستوى الاستثمار الذي غالباً ما يزيد على طاقة القطر على الادخار الاختياري، ويترتب على هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه مزمن نحو التضخم ونتيجة لهذا التضخم ولزيادة استيرادات الدولة المنظورة فان هناك عجزاً دائماً او مزمناً في ميزان المدفوعات، وعادة تتبع عدد من الاساليب لغرض تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات واهمها[2]:-

1- التعديلات التلقائية في اسعار الصرف ومستوى اسعار السلع والخدمات وكذلك الدخول.
2- الرقابات غير المباشرة من خلال سعر الفائدة والضرائب والنفقات الحكومية.
3- الرقابة المباشر وأهم وسائلها :-
   أ- التعرفه الكمركية.
   ب- تحديد حصص الاستيراد.
   ج- دعم الصادرات
   د- الرقابة على سعر الصرف.
4- التنسيق الاقتصادي الدولي

بيد ان قدرة الدولة بصورة عامة والبنك المركزي بصورة خاصة تبدو ضعيفة وغير فاعلة في استخدام تلك الوسائل فعلى سبيل المثال لا الحصر بدلا من ان ينخفض عرض النقد فانه ازداد من (2898188.8) مليون دينار عام 2003[3] الى (11399125) مليون دينار عام 2005[4] مما ساعد على جنوح المستوى العام للاسعار نحو الارتفاع بشكل مستمر.

ولم تكن امام الدولة القدرة على استخدام الوسائل الاخرى لاسيما الرقابات غير المباشرة (سعر الفائدة والضرائب والنفقات الحكومية) لاجل تصحيح وضع ميزان المدفوعات اذ يشترط[5] لنجاح هذا التعديل واعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ان يكون الطلب على الصادرات والاستيرادات مرناً بالنسبة للتغيرات في الاثمان وهو أمر غير متوفر في ظل اوضاع العراق الاقتصادية.

([1]) للمزيد من التفاصيل راجع: امين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، الطبعة الثانية- مطابع الجامعة 1987 ص 164.

([2]) للمزيد من التفاصيل راجع: عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مطابع جامعة الموصل- مديرية مطبعة الجامعة- 1984 ص 266 .

([3]) البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة السنوية 2003 ص 13.

([4]) البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة السنوية 2005 ص 11.

([5]) محمد عبد العزيز عجميه، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية/ الدار الجامعية للطباعة والنشر 1982 ص378.

مصطفى رشدي شيحه

سادساً – تفادي أو تقليل التصادم بين الأهداف ربما يتجلى هذا الامر في التصادم بين هدف السياسة النقدية في كبح عوامل التضخم الاقتصادي وبين هدف السياسة المالية التي تتجه صوب تمويل عمليات الاعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الضخ النقدي الكبير الذي يتم من خلال قنوات السياسة المالية، يبدو أن السياسة النقدية تواجه مصاعب كثيرة في الوصول الى نتائج مرضية، اذ انه على الرغم من قيام البنك المركزي برفع معدلات اسعار الفائدة لغرض تجميع اكبر قدر من الأموال الا ان ذلك يواجه بنشاط مغاير من السياسة المالية من ضخ نقدي كبير بسبب الأوضاع الأمنية والإدارية اذ ان الأوضاع الامنية تدفع نحو توظيف المزيد من القوى العاملة بهدف السعي لضبط الامن وهو يستلزم المزيد من الانفاق النقدي أما الأوضاع الإدارية فإنها لا زالت غير منضبطة اذ هناك فساد اداري متفشي في دوائر الدولة المختلفة مما ينتج عنه مضاعفة مقادير الاموال المنفقة بصورة وهمية مما يجعل عملية تفادي أو تقليل الـ تصادم بين الاهداف أمراً غير متحقق في الوقت الحاضر.

سابعاً – ضمان فعالية السياسة النقدية:

يمكن التوكيد ان هناك ضعفاً واضحاً في فعالية السياسة النقدية وهذا الضعف يتمثل في عجزها عن كبح جماح الاتجاه المتصاعد للمستوى العام للأسعار ويتضح ذلك من الجدول (5)

جدول (5) الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق للسنوات 1999-2006

السنة	الرقم القياسي العام	معدل التغيير السنوي(*) %	
1999	3556	-	
2000	3742ر5	5	13ر5 =3 ÷40ر6
2001	4355ر3	16ر3	
2002	5196ر6	19ر3	
2003	6943ر5	33ر6	
2004	8815ر6	27	
2005	12073ر8	37	36ر3=4÷145ر2
2006	17819ر7	47ر6	

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات – المجموعة الاحصائية السنوية 2005 – 2006) ص 272 .

من الجدول (5) يتضح ان هناك اتجاها متصاعداً في الرقم القياسي لاسعار المستهلك طيلة المدة (1999- 2006) واذا ما تم تقسيم هذه المدة على قسمين من (1999 الى 2002) ومن (2003 الى 2006) لاتضح ان معدل التغير خلال المدة الأولى هو اقل منه خلال المدة الثانية اذ لم يزد عن 13ر5% خلال المدة الأولى في حين انه بلغ 36ر3% خلال المدة الثانية مع التوكيد على ان لكل منهما ظرف خاص فخلال المدة الأولى كان هناك حصاراً اقتصادياً أما في المدة الثانية فقد تم تجاوز الحصار ومع ذلك فقد استمر الاتجاه المتصاعد في الرقم القياسي العام على الاقل خلال السنتين (2004-2005) التي كانت تشهد استقراراً نسبياً هذا في حين ان نجاح السياسة النقدية يتوقف اساساً على مدى التغيرات التي تحدثها في مستوى الأسعار[1] اذ انه طيلة هذه المدة لم تتمكن السياسة الاقتصادية ومن ضمنها السياسة النقدية من اتخاذ خطوات ملموسة في هذا المجال في حين نجحت بعض التجارب في مدة اقل من ذلك فعلى سبيل المثال لا الحصر نجحت القيادة الصينية التي تسلمت مقاليد الحكم عام 1949 في اقل من ستة أشهر من ضبط التضخم وتثبيت الأسعار في السوق في كل أنحاء البلاد[2].

المبحث الثالث – الانجازات المتحققة في ظل السياسة النقدية والطموحات المتوخاة منها

(*) معدل التغير السنوي من عمل الباحث .

(1) طاهر فاضل حسون، مصادر التضخم النقدي في العراق اسبابه ومعالجاته 1960 – 1975 وزارة الثقافة والفنون 1978 ص 206.

(2) نادر فرجاني: من الكتاب الاحمر الى الكتاب الاصفر (عرض تجربة الصين التنموية) في: التنمية المستقلة في الوطن العربي– مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت– كانون الاول (يناير) 1987 ص 6.

أولا : الانجازات المتحققة في ظل السياسة النقدية

لاجل معرفة الانجازات المتحققة في ظل السياسة النقدية المعتمدة بعد 2003/4/9 ، تم إعداد استمارة استبيان اشتملت على عدد من الأسئلة الخاصة بمهمات البنك المركزي والجهاز المصرفي بصورة عامة. وقد توزعت محاور هذه الاستمارة على بنود رئيسة هي:-

1- المعلومات العامة مثل: موقع المصرف، ملكية المصرف، وجود ديون معدومة ونسبة هذه الديون واخيراً نوع الاحتياطي النقدي القانوني .

2- القروض وكانت هناك مجموعة من الأسئلة مثل:-
- **قيام المصرف بتقديم قروض**
- **الجهة المستفيدة من القرض**
- **نوع القرض**
- **نسبة اعلى فائدة على القروض**

3- الاستثمارات التي قام بها المصرف وكانت هناك عدد من الأسئلة مثل:
- **قيام المصرف بشراء الاستثمارات من البنك المركزي**
- **هل توجد خسارة في استثمار ما.**

4- جانب مهمات التطوير التي يمارسها البنك المركزي مثل:-
- **وجود آليات تعاون مع المصارف.**
- **قيام البنك المركزي العراقي بمهمات التطوير.**
- **فاعلية البنك المركزي في التطوير**
- **وجود او عدم وجود تغير ايجابي بعد 2003/4/9.**
- **المساهمات الايجابية التي قام بها البنك المركزي العراقي.**

وبعد توزيع الاستمارات(*) واستلام الإجابات اتضح أن عدد الإجابات الصالحة للاستخدام منها كانت عشرة استمارات.

وكانت (4) منها لمصارف حكومية و(6) لمصارف أهلية، اما عن التوزيع الجغرافي للمصارف التي تضمنها الاستبيان فكانت (7) في محافظة بغداد و(2) في محافظة البصرة ومصرف واحد في محافظة نينوى وفيما يتعلق بالسؤال عن الديون المعدومة اتضح أن الإجابات كانت كلها بنعم توجد ديون معدومة ما عدا إجابتان في محافظة البصرة وتبين أن الإجابتين كانت لفروع مصارف وليس لإدارات عامة للمصارف وفيما يتعلق بنسبة الاحتياطي للديون المعدومة كانت الإجابات متباينة فمن المصارف اجاب بان نسب الاحتياطي هي :-

---

(*) يعرب الباحث عن خالص شكره وامتنانه لرابطة المصارف العراقية على قيامها بتوزيع استمارات الاستبيان والمتابعة الجدية للحصول على الاجابات كما يعرب الباحث عن شكره لقسم البحوث في مصرف الرافدين– الادارة العامة وكذلك لقسم البحوث في مصرف الرشيد– الفرع الرئيس للمساعدة في انجاز استمارات الاستبيان، كما يشكر الباحث الاستاذ حسن اسماعيل– المعاون الفني لمدير عام الشركة العامة لتجارة الحبوب للمساعدة في انجاز استمارات الاستبيان الخاصة بمحافظة البصرة .

- نسب متعددة .
- في حين وضع احد المصارف نسبة 100% .
- واجاب آخر بان النسبة هي حسب تخصيصات البنك المركزي .
- في حين أجاب قسم آخر بان النسبة غير ثابتة .
- واخيراً وضعت بعض المصارف نسب تتراوح بين 5-50% كاحتياطي للديون المعدومة وفيما يتعلق بمحور القروض اتضح أن جميع المصارف التي املت الاستبيان أجابت بنعم حول تقديمها قروض مصرفية توزعت بين الاستخدامات الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية. وحول السؤال عن اعلى نسبة فائدة اتضح انها تقع بين 8% و 26% . وحول السؤال فيما إذا كان للبنك المركزي توجيه حول أنواع وقطاعات يحبذها اتضح أن الإجابات كانت بعدم وجود مثل هذه التوجهات ماعدا اجابة واحدة تشير الى ان البنك المركزي يدعو الى توجيه القروض نحو القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

وحول محور الاستثمارات كانت إجابات المصارف كما يأتي:

- ان اغلب المصارف قامت بشراء استثمارات من البنك المركزي العراقي وبفوائد تراوحت بين 6% الى 22% .

وحول السؤال فيما اذا كانت هناك بعض الخسائر في الاستثمارات كانت جميع الإجابات تشير الى عدم وجود خسائر ما عدا إجابتان فقد أجاب احد المصارف بنعم مرة واخرى بلا واتضح من خلال الحديث مع بعض المسؤولين في ذلك المصرف ان هناك خسائر لا تنحصر فقط في تلك الخسائر التي نتجت عن اعمال النهب والسلب بعد الاحتلال وسقوط النظام في 2003/4/9 كما اجاب المصرف الثاني بنعم وان نسبة الخسارة (5%) الا بعض المصارف وليس هذان المصرفان كما يبدو غير قادرة على التصريح بوجود خسائر سواء لاسباب ادارية او لأسباب اقتصادية خشية التأثير على سمعة المصرف.

وفيما يتعلق بمحور مساهمات التطوير التي يمارسها البنك المركزي العراقي كانت الاجابات كما يأتي:

- فعن السؤال عن وجود آليات تعاون بين البنك المركزي والمصارف التجارية أجابت جميع هذه المصارف بوجود مثل هذه الآلية وانها فاعله ما عدا عدد قليل اشار الى ان فاعلية تلك الآلية ليس كما ينبغي.

وعن السؤال فيما اذا كان هناك تغيير ايجابي قد حصل بعد 2003/4/9 أجابت جميع المصارف بالإيجاب.

وحول المساهمات الايجابية التي قام بها البنك المركزي كانت هناك إجابات عديدة توضح الدور الايجابي في هذا المجال ويمكن اجمال تلك المساهمات بما يأتي : -

1- اطلاق يد المصارف في تحديد هيكل اسعار الفائدة .
2- السماح للمصارف بإيداع مبالغ بفائدة مجزية لدى البنك المركزي تستحق خلال مدة قصيرة.
3- إطلاق نظام المدفوعات العراقي وإدارته.
4- تزويد المصارف بالتعليمات المدرجة أدناه:-
   أ- لائحة إرشادية حول سياسات الائتمان.
   ب- لائحة تنظيمية في قيود الاستثمار.
   ج- التعليمات المتعلقة بمعيار كفاية راس المال.
   د- تعليمات الصيرفة الإسلامية في العراق.
5- الدخول في سوق تداول العملات الأجنبية.
6- تطبيق معايير جديدة في المحاسبة الدولية.
7- تصنيف الودائع الأساس وغير الأساس .
8- التوكيد على قانون غسيل الأموال

9- الغاء الرقابة على التحويل الخارجي .
10- زيادة نسبة المساهمة الشخصية في راس مال المصرف .
11- تقييم المصارف بشكل دقيق وفق نظام CAMEL .
12- تحسين سعر الدينار العراقي .
13- استحداث الاستثمار الليلي، ونصف الشهري والشهري مما ساعد المصارف على حماية أموالها من التوسع في منح الائتمان الذي يعد غير هادف وغير اقتصادي في ظروف ما بعد 2003/4/9 .
14- ومن المؤمل تطبيق المقاصة السريعة بوساطة الصكوك المشفرة اعتباراً من 2008/8/1.

بالإضافة الى الآثار الايجابية للسياسة النقدية كما جاءت من خلال الاستبيان آنف الذكر فانه توجد آثار ايجابية اخرى يمكن الوقوف عليها من خلال بعض التشريعات والبيانات الصادرة عن البنك المركزي ومنها .

15- انخفاض معدلات التضخم.[1]
16- تحديد الحد الأدنى لرؤوس اموال المصارف القائمة والجديدة بما لا يقل عن (50) مليار[2] دينار او ما يعادلها بالعملة الأجنبية و (7) مليون دولار لكل فرع مصرف أجنبي .
17- السماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع ومكاتب داخل العراق والمشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية مهما كانت النسبة[3] مما ادى الى فتح خمسة فروع لمصارف أجنبية .
18- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من 42% الى 25% لغرض تنظيم السيولة المصرفية والمحافظة على الودائع .
19- إقامة مزاد يومي للعملة الأجنبية (الدولار) للمساهمة في تحسين واستقرار سعر صرف الدينار العراقي.
20- انجاز مشروع قانون شركة التأمين على الودائع ورفع مسودة القانون الى مجلس شورى الدولة لأقراره.
21- اصدار عمله عراقية جديدة (الطبعة الرابعة عشرة) التي ساهمت في استقرار الوضع النقدي وزيادة الثقة بالدينار العراقي.[4]
22- اعداد التعليمات التنفيذية الخاصة بتطبيق احكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والمصادق عليها من مجلس ادارة البنك المركزي وتعميمها على المصارف وقد نشرت على موقع البنك ومن أهمها[5]:

---

(1) البنك المركزي العراقي: بيان صادر عن البنك المركزي العراقي حول الاتجاهات الايجابية الراهنة في المستوى العام للاسعار .
(2) وليد عيدي عبد النبي: معاون المدير العام لمراقبة الصيرفة والائتمان– البنك المركزي العراقي، عرض لاهم الاجراءات المتخذة من البنك المركزي العراقي لتطوير القطاع المصرفي العراقي والعرض قدم الى اللجنة العربية للرقابة المصرفية.
(3) المصدر السابق نفسه.
(4) وليد عيدي عبد النبي– مصدر سبق ذكره.
(5) المصدر السابق نفسه.

أ- تعليمات منح التراخيص للمصارف والهيئات المالية غير المصرفية لممارسة نشاطها .
ب- التعليمات الخاصة باستثمار المصارف لاموالها داخل وخارج العراق .
ج- الغرامات المفروضة على المصارف المخالفة لاحكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004.
د- التعليمات الخاصة بالودائع غير المطالب بها والأموال المتروكة المعدة تطبيقاً لاحكام المادة (37) من قانون المصارف المشار اليه أعلاه .
هـ- تعليمات السرية المصرفية .
و- تعليمات اخرى

23-ومن الانجازات المتحققة كذلك انهاء اقتصار فتح الاعتمادات الخاصة بالمشاريع بالمصرف التجاري العراقي وذلك بهدف[1] تسهيل اجراءات دخول المستثمر الاجنبي وعمل المستثمر العراقي وذلك بتكليف المصارف الخاصة بفتح اعتمادات عقود الاعمار.

ثانياً – الطموحات المتوخاة من السياسة النقدية.

من خلال استمارة الاستبيان التي وزعت على عدد من المصارف اتضح أن لبعض المصارف رغبة بقيام البنك المركزي العراقي بتحقيق عدد من الطموحات لهذه المصارف واهمها ما يأتي :

1- قيام البنك المركزي العراقي بتقليل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي تحدد بنسبة 25%[2] اذ ان المصارف ترى ان هذه النسبة مرتفعة مما يؤثر على استثمارات المصارف وقد اشارت الى ذلك بعض المصارف الحكومية، مما يعطي انطباعاً أن آثار هذه النسبة على المصارف الاهلية يكون اكبر بكثير.
2- أبدت بعض المصارف رغبتها بقيام البنك المركزي بالمساعدة حيث انها تشكو تأخير تسديد الائتمان واحياناً يكاد يكون متعذراً لذا فهي ترغب في الحصول على مهلة لتجاوز هذه الظروف.
3- وردت رغبة اخرى للمصارف الاهلية تتمثل بتفهم المديرية العامة للصيرفة والائتمان لما يعرض عليها من المشاكل التي تواجه المصارف الاهلية والاجابة عليها بحلول مناسبة.
4- ابدت بعض المصارف الحكومية رغبتها باحداث تغييرات على اساليب العمل المتتبع لديها من خلال الدورات خارج العراق وداخله.
5- كما يبدو للباحث ان المصارف الحكومية تحتاج تطوير ابنيتها ومعداتها، إذ ان بنايات اكثر المصارف الحكومية تبدو قديمة وبعضها لا يشجع الملاكات على العمل اضافة الى فقدانها اجهزة التبريد والتدفئة، كما تنقصها وسائل النقل التي من شأنها ايصال البريد الى الادارات العامة والى بقية الدوائر فضلا عن الافتقار لوسائل الاتصال الحديثة، كما ان ملاكات تلك المصارف تبدو غير متوازنة مع مهمات المصارف في الوقت الحاضر لاسيما بعد زيادة عدد المتقاعدين والفلاحين الذين يستلمون رواتبهم التقاعدية ومستحقاتهم من تلك المصارف لذا يلاحظ أن ملاكات تلك المصارف والمراجعين يعانون الامرين ، فالحاجة تبدو ملحة لزيادة عدد المصارف وتوسيع ابنيتها لجعلها تتناسب مع المهمات المطلوبة منها، فعلى سبيل المثال لا الحصر لا يعقل ان مدينة مثل مدينة الحرية وهي احدى مناطق بغداد المكتظة السكان وفيها الكثير من الدوائر الحكومية فيها مصرف واحد مساحته لا تزيد على (150) متر مربع، كما ان وضع البنك المركزي نفسه بحاجة الى متابعة بعد عمليات السلب التي حصلت في أثناء الاحتلال وكذلك جراء الحريق الذي شب في مبنى البنك المركزي يوم الاحد 27 كانون الثاني 2008 ومن جرائه توزع موظفي البنك على عدد من المباني المجاورة في ظروف لا يحسدون عليها .

([1]) حيدر فليح الربيعي: لصباح الاقتصادي، العدد (1362) الاحد – 13 نيسان 2008 م.
([2]) البنك المركزي العراقي: اعلان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي ص 6.

6- وللمصارف الاهلية طموح آخر يرغبون في الوصول اليه وهو فتح قيمة الاعتمادات المالية لديها وعدم تحديدها بمبلغ معين اسوة بدول العالم، اذ ان ذلك يعد عائق امام عمليات التوسع بالبنية المصرفية وتجميد للتعاملات التجارية سواء كانت الخارجية او الداخلية .

7- ولعموم المواطنين ولشريحة الموظفين بصورة خاصة، طموح في ان يتمكن البنك المركزي العراقي من تفادي حصول موجه تضخمية اخرى بعد اعلان سلم الرواتب الجديد، اذ انه في موضوع التضخم تتجه الانظار بصورة خاصة صوب البنك المركزي مع علم الباحث ان المتغيرات الفاعلة في ظاهرة التضخم الاقتصادي ليست جميعها تحت سيطرة البنك المركزي الا ان المتوخى منه هو ان يأخذ زمام المبادرة ويلفت نظر الجهات الاخرى لاسيما وزارة المالية الى ضرورة توحيد الجهود لاجل تفادي او تقليل آثار ظاهرة التضخم وان لا يقتصر الأمر على مجرد الوعود والتصريحات من ان هذه الظاهرة تحت السيطرة الا انه بعد مدة يتضح ان اخطبوط التضخم اكبر من الوعود والتصريحات ان لم يكن في وجود هذه الظاهرة مصالح لفئات معينة[1].

([1]) في فوائد التضخم لدى شرائح معينة انظر :-
محمد عزيز- الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في العراق. مجلة الاقتصادي العربي، العدد 2،1 ايلول 1979 ص 23.

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

بعد الفراغ من المباحث الثلاث السابقة خرج البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات، يمكن ايجازها كما يأتي :-

أولا: الاستنتاجات

1- ان المشكلات التي تواجه السياسة النقدية في مرحلة ما بعد 2003/4/9 تبدو طبيعية نظراً لوقوعها بين مرحلتين بالغتي التعقيد وهما :

أ- مرحلة الحكم الشمولي الذي انتهى يوم 2003/4/9 اذ لم تكن هناك امكانية كبيرة امام واضعي السياسة النقدية للاضطلاع ببناء سياسة نقدية واضحة ودقيقة تستجيب لمتغيرات الواقع الاقتصادي .

ب- مرحلة ابتدأت منذ 2003/4/9 وهي الاخرى تبدو قلقة وان عموم اوضاع البلد وليس السياسة النقدية تدار في مرحلة احتلال عسكري لم يكن منذ اليوم الاول حريص على استتباب اوضاع البلد بصورة عامة، بل لا يخفى على ذي حجر انه كان وراء عمليات السلب والنهب والاضطراب السياسي الذي عم البلد والنقد والسياسة النقدية لا يمكن باي حال من الاحوال في ظل هذه الظروف ان تكون بمنآى عن هذه الآثار.

2- ومن الامور ذات العلاقة بضعف السياسة النقدية هي اتساع ظاهرة الفساد الاداري والمالي التي زاد انتشارها في ظل الاحتلال وأدت الى ضياع موارد اقتصادية كبيرة حيث وجدت بعض العناصر التي عرفت بالفساد المالي غطاء سياسياً من لدن سلطة الاحتلال ولا شك ان الفساد المالي ينعكس سلباً على ظاهرة التضخم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

3-ولعمليات تهريب الاموال سواء كان ذلك قبل 2003/4/9 او بعده أثر مهم في ظاهرة التضخم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والسياسة النقدية، وتوجه اصابع الاتهام الى جهات عديدة في عمليات تهريب الاموال وسلطة الاحتلال واحدة من تلك الجهات اذ انه سبق وان ضاعت 9 مليارات دولار في ظل ادارة المدير التنفيذي لسلطة الاحتلال بول بريمر .

4- ستظل الاوضاع الاقتصادية بصورة عامة والسياسة النقدية احد عناصر هذه السياسة ستظل قلقلة ما دامت الاوضاع السياسية غير مستتبة لاسيما في ظل تكالب دول عديدة لاسيما المجاورة للعراق من اجل ادامة هذا الصراع لغايات سياسية واقتصادية لا يتسع المجال للتفصيل فيها .

5-أن المؤشرات المعتمدة كما جاءت في المبحث الثاني من هذا البحث تشير أن السياسة النقدية لم تفلح في تحقيق المهمات موضوع الاختبار على الرغم من التصريحات الصادرة عن البنك المركزي لاسيما فيما يتعلق بموضوع التضخم الاقتصادي، اذ الانخفاض في بعض الاشهر التي يشير اليها البنك المركزي تعد غير كافية للتعامل مع ظاهرة التضخم اذ ان هذه الظاهرة لازالة خطيرة كما يمكن التأكد من ذلك بالعودة الى جدول (5) من هذا البحث .

6- ومن مؤشرات ضعف السياسة النقدية المعتمدة في الوقت الحاضر هو ضعف رقابة البنك المركزي على بعض المصارف الخاصة التي تستثمر بحوالات يصدرها البنك المركزي بفائدة تصل الى 20 % في حين يشار الى ان بعضها لا يمارس نشاطاً اقتصاديا وان وجد فهو ضعيف بسبب تحفظه الشديد خشية تعرضه لمشكلات القدرة على استرداد الاموال، بل هناك اشارات الى ان بعض هذه المصارف مغلق وان ادارتها تكتفي بالاستثمار بالحوالات التي يصدرها البنك المركزي للحصول على الفوائد المتوخاة منها فقط .

7- وللديون والتعويضات المترتبة على الحروب السابقة بموجب قرارات الامم المتحدة آثار على السياسة النقدية، اذ ان بعض الدول لازالت تمتنع عن اسقاط او تخفيف تلك الديون والتعويضات وقد تناهى الى اسماعنا ان بعض الدول ومنها الكويت تتعلل عن عدم قيامها باسقاط تلك الديون بان اشخاصا عراقيون لديهم مليارات الدولارات في مصارف كويتية وان هؤلاء ليسوا بتجار ولا من اصحاب الاعمال المشهود لهم بماضيهم في هذا المجال كي تكون لديهم مثل هذه الارصدة وبالذات خارج البلد ، مما جعل من هذا الامر اضافة الى العوامل السابقة عوامل ضعف في قدرة السياسة النقدية على المحاججة في هذا المضمار، لذا ينبغي على الدولة ان تقوم بالتحقيق في مثل هذا الامر كي يكون للسياسة الاقتصادية ومنها السياسة النقدية حضورا محليا ودوليا.

8- من الامور التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها هو رفع قيمة الدينار العراقي عن طريق ضخ كميات من العملة الاجنبية (الدولار) الى السوق اذ تم تزويد السوق بحوالي (35) مليار دولار[1] منذ قيام السوق النقدية في 15 / 10 / 2003 ومع ان هذا الامر يسجل لصالح السياسة النقدية، الاانه مما لاشك فيه ان قيمة اية عملة وليس الدينار العراقي فحسب انما تأتي من قوة الاقتصاد الوطني، لذا فأن الدعم السياسي للدينار مهم الا انه يجب الا يطول كثيرا وانما يجب التركيز على الفعاليات الاقتصادية التي من شأنها تعزيز قيمة الدينار.

9- فيما يتعلق بالاراء حول ظاهرة التضخم الاقتصادي في العراق كما وردت في هذا البحث قد يرى القارئ أن هناك تناقضاً فهناك حديث عن استمرار ظاهرة التضخم الاقتصادي هي واضحة خلال جدول (5) في حين وردت اشارات الى تراجع ظاهرة التضخم خلال المبحث الثالث من هذا البحث وقد وردت هذه الاشارات عبر بيانات للبنك المركزي العراقي وعبر اراء بعض مسؤولي المصارف الخاصة كما وردت في الاستبيان الذي شمل هذه المصارف، غير أن الباحث يرى ان ظاهرة التضخم لازالت في تزايد مستمر وان هناك مخاوف من قيام موجه تضخمية جديدة بعض هذه المخاوف تستند الى:_

- تزايد مبالغ النفقات العامة سنويا والخشية من صرف هذه النفقات دون استنادها الى دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لا سيما وأن الملاكات في دوائر الدولة يلاحظ عليها الكثير من الضعف على مستوى التخطيط والتنفيذ وان هناك لا مبالاة عند قسم من هذه الملاكات في حين هناك خوف من قسم اخر من هذه الملاكات لذا فهو ينأى بنفسه بعيدا عن تحمل المسؤولية خشية التعرض للوقوع تحت طائلة المسائلة.
- اذا كانت السرعة في وتيرة الاعمار مطلوبة فأن جدولة مشاريع الاعمار وتقسيمها على الزمن هو امر ضروري لاجل تجاوز او تقليل ظاهرة التضخم الاقتصادي لا سيما وان البعض من الشركات لا زالت متوجسة من الوضع الامني في حين أن اكثر الملاكات الوطنية تقع بين ضعيف ولا مبالي .

10 – وحول الخسائر التي تعرضت لها بعض المصارف، تؤكد اكثر المصارف عدم تعرضها للخسائر ماعدا المصارف العاملة في مجال الاستثمار، والواقع ان هذه الخسائر هي امر منطقي وقد تعرضت لها هذه المصارف تحت ضغط الظروف الاقتصادية شديدة القسوة التي يتعرض لها جانب الاستثمار إذ ان تكاليف الاستثمار تبدو في ظروف العراق في مرحلة الثمانينات من القرن الماضي لغاية الوقت الحاضر تبدو في تصاعد مستمر مما جعل عملية التنبؤ في مستقبل الاستثمار غاية في التعقيد.

([1]) حديث مع مظهر محمد صالح -خبير في البنك المركزي العراقي .

11- وفيما يتعلق بالمساهمات الايجابية التي قام بها البنك المركزي العراقي في كونه مخطط ومنفذ السياسة النقدية فان ما يمكن توكيده هو ان هذه الانجازات كثيرة وليس بالامكان توكيد صحتها او عدم صحتها وان ذلك يحتاج الى بحث مستفيض لكل من هذه المساهمات كما انها تحتاج الى بعض الوقت لاجل مقارنة هذه المساهمات مع انعكاساتها على مجمل النشاط الاقتصادي وبيان ما يتمخض عنها من نتائج سلبية وايجابية على الاقتصاد العراقي لا سيما التي لها ابعاد خارجية مثل الغاء الرقابة على التحويل الخارجي والسماح للمصارف بفتح فروع ومكاتب لها داخل العراق. الا ان الافضل هو بيان الدراسات والمناقشات التي استندت عليها عملية اتخاذ القرار بشأنها كي لا نجري مع التيار كيفما اتفق.

ثانيا: التوصيات

1- بالنظر لاهمية الاستفادة من تجارب الاخرين اشخاص ومنظمات ودول فانه ينبغي الانفتاح في هذا المجال لاجل تمكين المطلعين بالسياسة النقدية من الافادة من التجارب في هذا المجال لاجل تشخيص اسباب ضعف السياسة النقدية ووضع الحلول المناسبة .

2- وبما ان السياسة النقدية قد روثت تركة ثقيلة من اثار النظام الماضي وعوامل اضطراب ومنافذ فساد مالي واداري قد تعمقت في ظل الوضع السياسي الذي يمر به البلد، فلابد من الاسراع من اجل تجاوز هذا الواقع لاجل قيام السياسة الاقتصادية ومن ضمنها السياسة النقدية برمي الاثار السلبية جانبا للنهوض في سبيل رسم معالم جديدة للسياسة النقدية.

3- ولاهمية رسم اهداف ومراحل وسقف زمني لكل مهمة فانه يلزم ان يكون للسياسة النقدية اهداف موزعة على المراحل الزمنية وان تكون هناك رقابة في سبيل تحقيق تلك الاهداف.

4- وبالنظر للموقع المحوري للمصارف في النظام المصرفي فانه يلزم تحديد اهداف وواجبات لهذه المصارف مع تحقيق متطلبات العمل الضرورية الخاصة بها.

5- ولوجود تعارض بين اهم هدفين للسياسة النقدية الا وهما كبح جماح عوامل التضخم من ناحية ومن ناحية اخرى المساهمة في عملية الاعمار فانه يلزم البنك المركزي باعداد البحوث والدراسات النظرية والعملية لكيفية التوفيق بين هذين الهدفين.

6- ولدور النقود في الحياة الاقتصادية وانعكاسها على مختلف السياسات الاقتصادية ومنها السياسة النقدية فانه لا غنى عن القيام بتعاون وتنسيق بين ادوات السياسة الاقتصادية لا سيما بين السياستين النقدية والمالية وصولا لهدف تنسيق حركة النقود في الحياة الاقتصادية لاجل التمكن من احكام عوامل التضخم الاقتصادي وتمويل عمليات الاعمار الاقتصادي والفعاليات الاجتماعية الاخرى .

7- ولموقع البنك المركزي الهام والاساسي في تنظيم السياسة النقدية ومتابعتها ، فلابد من ايلاء اهتمام مناسب للبنك المركزي ابتداء من موقعه الذي هو الان موزع على عدد من الدوائر المجاورة بعد عمليات السلب والنهب والحرق التي طالت مواقعه موقعا بعد اخر وقد طالت مدة بقاء ملاكاته موزعة على مكانات غير مناسبة كما هو حال الكثير من الوزارات والدوائر الاخرى في حين ان عمليات الاعمار تنشط في مجالات اقل اهمية مثل اعادة تبليط الساحات والشوارع والتشجير الذي يجري تنفيذه احيانا في غير موسمه مع غياب السقي والعناية اللاحقة.

8- ونظرا للدور الذي كان يمارسه البنك المركزي في رفد الباحثين بمختلف المصادر البحثية من كتب ودوريات ونشريات فانه ينبغي الاسراع باعادة فتح مكتبة البنك المركزي بعد رفدها بالمستلزمات اللازمة من مصادر ووحدة انترنت واجهزة استنساخ .

9 - نظرا للواقع الاقتصادي الصعب الذي يمر به البلد لذا فان مصارف الاستثمار بحاجة الى مساندة فهي بالاضافة الى العمل الصيرفي تقوم بنشاط اقتصادي مما يلزم التفكير بالوسائل الممكنة لاسنادها من اجل تفادي الخسائر الاقتصادية التي تنتج عن اسباب خارجية قاهرة وتحفيزاً للتوسع في هذا النوع من المصارف.

10- ونظرا لمرور مدة ربما تعد مناسبة بعد قيام البنك المركزي باجراء بعض التغيرات في اليات العمل الصيرفي والمالي لذا نقترح على البنك المركزي ووزارة المالية القيام بجهد مشترك لاجراء تقييم للاليات التي اتبعت في مرحلة مابعد9 / 4 / 2003 لا سيما في رفع القيود على اسعار الفائدة والغاء الرقابة على التحويل الخارجي والسماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع ومكاتب لها داخل العراق لمعرفة الايجابيات والسلبيات التي حصلت خلال المدة المذكورة مما يساعد على استشراف آفاق المستقبل لهذه المجالات.

11- مع ادراك الباحث للصعوبات الادارية والامنية التي تعمل في ظلها اهم مؤسستين معنيتين بالنقد والموازنة العامة للدولة وهمها البنك المركزي ووزارة المالية الا انه يظل الطموح بهاتين المؤسستين بإن تحث الخطى لاجل ايجاد وسائل الاتصال للتعاون المشترك بينهما اولاً ومع المصارف الحكومية و الخاصة ثانياً لاجل التفاعل المشترك وتخطي بعض الصعوبات التي قد تحصل في هذا المجال .

المصادر

1. البراك، مهند، نفقات القوات الامريكية – مشكلة السنة السادسة، جريدة الزمان العدد- (1982) الاربعاء 2008/4/30
2. البنك المركزي العراقي، -المديرية العامة للاحصاء والابحاث/النشرة السنوية 2003 .
-المديرية العامة للاحصاء والابحاث/النشرة السنوية 2005
-بيان صادر عن البنك المركزي العراقي حول الاتجاهات الايجابية في المستوى العام للاسعار /18 تشرين الاول 2006
- اعلان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي .
3. جريدة الزمان، العدد (2981) الثلاثاء 2008/4/29
4. جريدة الصباح، العدد (1370) الثلاثاء 2008/4/22
5. جريدة الصباح الجديد العدد (1051) 24 كانون الثاني 2008
6. حسون، طاهر فاضل، مصادر التضخم النقدي في العراق اسبابه ومعالجته 1960-1975 وزارة الثقافة والفنون 1978 .
7. الربيعي، حيدر فليح، تحقيق صحفي– الصباح الاقتصادي العدد (1362) الاحد 13 نيسان 2008 .
8. سيد علي، عبد المنعم، مبادئ الاقتصاد الكلي مطابع جامعة الموصل – مديرية مطبعة الجامعة – 1984 .
9. سيد علي، عبد المنعم، اقتصاديات النقود والمصارف – الجزء الاول – الطبعة الثانية مطبعة الديواني – بغداد 1986 .
10. صالح، مظهر محمد، خبير في البنك المركزي العراقي – حديث.
11. عبد النبي، وليد عيدي، معاون المدير العام لمراقبة الصيرفة والائتمان – البنك المركزي العراقي/عرض لاهم الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي في تطوير القطاع المصرفي العراقي – العرض قدم الى اللجنة العربية للرقابة المصرفية.

12. عزيز ، محمد، الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في العراق مجلة الاقتصادي العربي العدد (1 ، 2) ايلول 1979 .
13. العجلـــــوني، محمـــــد محمود، هل حققت المصارف المركزية في الدول النامية اهدافها؟ الدراسات المالية والمصرفية/ العدد الاول– السنة الثانية 1994 .
14. عجميـــة ، محمـــد عبـــد العزيز، شيحة مصطفى رشدي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية- الدار الجامعية للطباعة والنشر 1982 .
15. فرجاني نادر، من الكتاب الاحمر الى الكتاب الاصفر (عرض تجربة الصين التنموية) في التنمية المستقلة في الوطن العربي مركز دراســـات الوحـــدة العربيـــة – بيـــروت – كـــانون الاول (يناير) 1978 .
16. كنونة، أمين رشيد، الاقتصاد الدولي/ الطبعة الثانية – مطابع الجامعة 1987 .
17. مجيد، مصطفى، تحقيق صحفي– جريدة الصباح/ العدد (1382) الاربعاء 7 ايار 2008 .

18. وزارة التخطـــــيط والتعـــــاون الانمائي، - الجهـــاز المركـــزي للاحصـــاء وتكنلوجيـــا المعلومات :-
- المجموعـــــة الاحصـــــائية الســـــنوية (2005 – 2006)
- العراق (2005) ارقام ومؤشرات .
19. الوقائع العراقية، سنة 2005 العدد (3996) 17 اذار 2005 .
سنة 2006 العدد (4016) 2 شباط 2006 .
سنة 2007 العدد (4036) 12 اذار 2007 .
سنة 2008 العدد (4067) 13 اذار 2008 .